[مُقَدِّمَةٌ فِيهَا بَيَانُ مَقْصُودِ الرِّوَايَةِ وَهِيَ الَّتِي تُعْرَفُ بـ]:

مُقَدِّمَةٌ تَشْتَمِلُ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الرُّسُلِ كَانَ دِينُهُمُ الْإِسْلَامَ

دار اللباب

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما

أما بعد فإن خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة ومن يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعص الله ورسوله فقد غوى وضل ضلالا بعيدا ونصيحة الله تعالى جل الخلق لأجل معرفته ولياهم بعبادته ولإسعادهم في الدنيا والآخرة الإيمان بالله عز وجل وعبادته وحده لا شريك له ولذلك أرسل الله الرسل وأنزل الكتب فإن العباد لن كانوا مفطورين على معرفة الله ومحبته وتألهه فإن كل مولود يولد على الفطرة وهي سلامة القلب وقبوله وإرادته للحق الذي هو الإسلام وتفاوتوا له لكنهم محتاجون أشد الحاجة إلى ما يحيا به قوتا العلمية والعملية وهو العلم النافع والعمل الصالح وبذلك يصير الناس مسلمين فالعباد بعد أن كانوا مسلمين بالفطرة فلذلك أرسل الله الرسل وأنزل الكتب ليرشدوا الخلق إلى ما فيه سعادتهم وفلاحهم في دنياهم وآخرتهم وحتم الله أن من اتبع هداه الذي أرسل به رسله فلا يضل ولا يشقى وأن من أعرض عن ذكره ومن المضلين بالهدى ضد الضلال والفلاح ضد الشقاء والدليل الذي يهتدي به العباد إلى ربهم تعالى هو نبيه صلى الله عليه وسلم أن يكون ضل الوغوي فإذا جمع بين الضلال والغي كان الضلال عن العلم وعدم العلم

العلم والغي عن الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ثم أن الله تعالى كان يشاهد الخلق بالأنبياء والرسل فلما بعد عهد النبوة ورسالة أتبعها بأخرى وكان الذي اتفقت عليه جميع الأنبياء والرسل هو دين الإسلام كما قال نوح أول الرسل وأمرت أن أكون من المسلمين وقال الحواريون للمسيح وهو آخر أنبياء بني إسرائيل آمنا ونشهد بأنا مسلمون والإسلام هو الاستسلام والانقياد وهو متضمن لعبادة الله وحده لا شريك له والعبادة تجمع كمال الحب وكمال الخضوع والذل وعبادة الله هي الغاية التي لأجلها خلق الخلق وبها سعد من سعد منهم في الدنيا والآخرة فأما في الآخرة فظاهر معروف وأما في الدنيا فقد بسط في موضع آخر ذلك لأن الناس في المقصود بالعبادة والعبادة وبين ما في تلك الأقوال من الباطل وأن الصحيح من ذلك أنها الصلاة والأفراح والسرور والنعيم وقرة عين الأبرار بكون كل إرادتهم ومحبتهم وخشيتهم وتعظيمهم وتألههم لله وحده لا شريك له ولن ضد ذلك هو عين الفساد ولا يتسع هذا المكان لبسط هذه الأمور ولما كان النفع الحاصل بما أرسل الرسل وأنزل الكتب أمرا لا بد منه قرر الله تعالى الرسالة على المنكرين لها بهذه الطريقة وهي شدة الحاجة إليها في غير موضع من القرآن كما في قوله ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب وما كان الله ليطلعكم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله على نعمة العلم بدينه روايةً ودراية، وعلى نعمة العمل به إخلاصاً ورعاية، ثم الصلاة والسلام على المرسل رحمةً المبعوث هداية، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه من أهل الولاية والعناية.

أما بعد:

فهذه الرسالة مدخل إلى العلم، ومعرفةِ كيفية نقله، وما هو المقصودُ منه.

فالإنسان يولد على الفطرة متهيئاً لدين الحق الذي هو الإسلام، لذلك أرسل الله رسله وأنزل كتبه لإرشادِ الناس لدين الحق الذي تهيأت له قلوبُهم، وذلك بمخاطبة عقولهم.

ودينُ الحق واحدٌ، منذ أن فطر الله الأرضَ إلى أن يرثها وما عليها، وبه جاءت الرسل والأنبياء جميعاً لا يختلفون في الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وإنما تختلف شرائعهم والتكاليف التي جاؤوا بها أقوامَهم، وكانت شريعة سيدنا محمد ﷺ خاتمة الشرائع إلى قيام الساعة، لذا تكفل الله تعالى بحفظها، ولم يجمع أهلها على ضلالة.

تلقاها عن رسول الله ﷺ الصحابة، وعنهم التابعون، ثم أتباعهم، ومن تبعهم، فكان منهم: أهل حفظ ونقل ورواية، وكان منهم: أهل معرفة ودراية ورعاية.

وكان العلمُ والدينُ يتلقاه التابعُ عن المتبوع سماعاً وتعلماً وتأدباً واقتداء، فلما كثرت الكتب والتصانيف ظهرت طرق جديدة في نقل العلم كالقراءة على الشيخ، ومناولة الشيخ الكتابَ للطالب، وإجازته له بالرواية، ولو لم يقرأ ولم يسمع منه شيئاً.

ثم مضت العصور، وطالت الأسانيد، وانتشر العلم واشتهر، واستقرَّ الحديثُ في كتبه، واستغنت الكتب بشهرتها عن الإسناد إليها، لكن حملة الحديث والآثار في متأخر الأعصار، قد حافظوا على الأسانيد لحفظ سلاسلها، والعلو قرباً إلى رسول الله ﷺ بها، ولم يكن قصدهم من العناية بالرواية تلقي العلم بذلك وضبطه كما كان عليه الصدر الأول، وإنما المحافظة على خصيصة مهمة من خصائص هذه الأمة، والتشرف والتبرك بسلسلة تنتهي إلى رسول الله ﷺ.

فأراد المصنف رحمه الله ـ وقد سُئل عن شيوخه ومروياته ـ أن يعيد الأمر إلى صابه الأول، وأن ينبِّه من يقنع بظواهر الرسوم دون حقائق الإيمان والعلوم إلى **أن مقصود الرواية: أن تكون وسيلة إلى الدراية والرعاية.**

روى أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠/ ٣٧٧) بسنده إلى أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي سعدان البغدادي الشافعي رحمه الله قال: «من علم بعلم الرواية ورث علم الدراية، ومن عمل بعلم الدراية ورث علم الرعاية، ومن عمل بعلم الرعاية هُدِيَ إلى سبيل الحق».

وقد فُتح اليومَ على الناس بابٌ جديدٌ من أبواب تلقي العلم، وذلك عن بُعْدٍ من وراء سجاف الغيب عبر الشابكة ـ العنكبوتية ـ؛ فاستفادوا السرعة في نشر العلم، والازدياد من كمِّ المتعلمين، لكن لحقتهم آفاتٌ ونقائص، ليس أولها: تشييخ

الجاهلين والمبطلين والغالين، والمدسوسين في الأمة، وليس آخرها: تحصيل العلم والمعرفة معزولَين عن تربية العالم للمتعلم، وما ينتج عن ذلك من أمراض القلوب وآفاتها من العُجب والغرور والكبر والتعالي والتعالم والدعاوى!

لقد أراد المصنف رحمه الله تعالى من طلاب العلم في عصره أن يعود الأمر لديهم إلى نصابه.

فيجب في يومنا هذا أن ينهض أهل العلم بالردِّ إلى الأمر الأول، مع الإفادة مما استجد من الوسائل فيما ينفع، دون ما يكون وبالُه أكبرَ من عائدته.

ولعل هذه الرسالة مما ينبغي اعتماده من المقررات في مجالس العلم الأولى للطالب ـ باختصار فروع طرق التحمل ـ؛ ليحصل له التصور الصحيح، ولا يلتبس عليه الأمر بين الرواية والدراية، فيتيه في أودية الأولى عن الوصول إلى الثانية، وليفهم **أن المقصود في نهاية الأمر: هو تحقيق الرعاية.**

والله هو الموفق للصواب، والهادي إلى سبيل الرشاد، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

* * *

اعتمدت في إخراج هذه الرسالة على المخطوطة الوحيدة لها، وهي في دار الكتب المصرية (علم الكلام ١٣٧٩) وهي في (١٨) صفحة، يتراوح عدد الأسطر فيها بين ١٧ و٢٠ سطراً في الصفحة.

لم يذكر اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، لكن خطها هو من خطوط القرن التاسع الهجري، وفي آخرها: «بلغ مقابلة على أصله». وهي أوراق مفردة ليست

في ضمن مجموع، وغلافها حديث نسبياً يرجع إلى القرن الهجري الماضي أو آخر الذي قبله.

كتب الناسخ عنواناً لها: «مقدمة تشتمل على أن جميع الرسل كان دينهم الإسلام»، وهذا اقتباس من جملة وردت في أثناء هذه الرسالة، ولا أظنه من المصنف رحمه الله، وهو لا يعبر عن المقصود من كتابة هذه الرسالة.

لذلك اقتبست أيضاً عبارة هي أوفق ببيان مقصد هذه الرسالة، وهو: «مقدمة فيها بيان مقصود الرواية».

والله تعالى أعلم

وكتب

محمد مجير الخطيب الحسني

* * *

بسمِ اللّه الرَّحمنِ الرَّحيمِ

اللهمَّ صلِّ على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِه وصحبِه وسَلِّم تسليمًا

الحمدُ للهِ نستعينُه ونستغفِرُه، ونعوذُ باللهِ مِن شُرورِ أنفُسِنا ومِن سيِّئاتِ أعمالِنا، مَن يهدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضلِل فلا هاديَ له، ونشهدُ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، ونشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُه ورسولُه، صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ تسليماً.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ خيرَ الكلامِ كلامُ اللهِ، وخيرَ الهَدْيِ هديُ محمَّدٍ ﷺ، وشرَّ الأمورِ مُحدثاتُها، وكلَّ بِدْعةٍ ضلالةٌ، ومَن يُطعِ اللهَ ورسولَه فقد رَشَدَ، ومَن يعصِ اللهَ ورسولَه فإنَّه لا يَضُرُّ إلَّا نفسَه، ولن يَضُرَّ اللهَ شيئًا.

ثمَّ إنَّ اللهَ تعالى خلَقَ الخلقَ لأجلِ معرفتِه، ولِيأمُرَهم بعبادتِه، ولا سعادةَ لأحدٍ في الدُّنيا والآخرةِ إلَّا بمعرفةِ اللهِ عزَّ وجلَّ وعبادتِه وحدَه لا شريكَ له، ولذلك أرسَلَ اللهُ الرُّسُلَ وأنزلَ الكتُبَ، فإنَّ العِبادَ وإن كانوا مَفطورينَ على معرفةِ اللهِ ومحبَّتِه وتألُّهِه؛ فإنَّ كلَّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطرةِ، وهي سلامةُ القلبِ وقَبولُه وإرادتُه للحقِّ الذي هو الإسلامُ وتهيُّؤُه له، لكنَّهم مُحتاجونَ أشدَّ الحاجةِ إلى ما تَكْمُلُ به قُوَّتاهم العِلميَّةُ والعَمَليَّةُ، وهو العِلمُ النَّافعُ والعملُ الصَّالحُ، وبذلك يصيرونَ مُسلمينَ بالفعلِ بعد أن كانوا مُسلمينَ بالقوَّةِ.

فلذلك أرسلَ اللهُ الرُّسُلَ، وأنزلَ معَهم الكتبَ؛ ليُرشِدُوا الخلقَ إلى ما فيه سعادَتُهم وفَلاحُهم في دُنياهم وآخرتِهم، وضَمِنَ لهم أنَّ مَن اتَّبَع هُداه الذي أَرسَلَ بهِ رُسُلَه فلا يَضِلُّ ولا يَشْقَى، وأنَّه على هُدًى مِن ربِّه ومِن المُفلِحينَ، فالهُدى ضدُّ الضَّلالِ، والفَلاحُ ضدُّ حالِ أهلِ الشَّقاءِ، وكذلك الغَيُّ، كما نفى اللهُ تعالى عن نبيِّه ﷺ أن يكونَ ضلَّ أو غوَى، فإذا جمعَ بين الضَّلالِ والغَيِّ: فالضَّلالُ مِن الجَهلِ وعَدَمِ العلمِ، والغَيُّ مِن اتِّباعِ الهوى؛ ذاك فَسَادٌ في القُوَّةِ العِلميَّةِ، وهذا فَسَادٌ في القُوَّةِ العَمَليَّةِ، ولن يَنجُوَ مِن ذلك إلَّا أهلُ الصِّراطِ المُستقيمِ، صراطِ الذينَ أنعمَ اللهُ عليهِم غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضَّالِّينَ.

ثـمَّ إنَّ اللهَ تـعـالى كان يَتعاهَدُ الخَلْقَ بالأنبياءِ والرُّسُلِ؛ كلَّما بَعُدَ عهدٌ بنبوَّةٍ ورسالةٍ أتبعَها بأخرى، وكان الذي اتَّفَقت عليه دعوةُ جميعِ الأنبياءِ والرُّسُلِ هو دينُ الإسلامِ كما قالَ نوحٌ أوَّلُ الرُّسُلِ: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢][1]، وقال الحَواريُّونَ للمسيحِ وهـو آخـرُ أنبياءِ بني إسرائيلَ: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢].

والإسلامُ هو الاستسلامُ والانقيادُ، وهو مُتضمِّنٌ لعبادةِ اللهِ وحدَه لا شريكَ له، والعبادةُ تجمعُ كمالَ الحُبِّ وكمالَ الخُضوعِ والذُّلِّ، وعبادةُ اللهِ هي الغايةُ التي لأجلِها خُلِقَ الخَلقُ، وبها سَعِدَ مَن سَعِدَ مِنهم في الدُّنيا والآخرةِ. فأمَّا في الآخرةِ: فظاهرٌ معروفٌ، وأمَّا في الدُّنيا: فقد بُسِطَ في موضعٍ آخرَ ذكرُ اختلافِ النَّاسِ في المقصودِ بالتَّألُّهِ والعبادةِ، وبُيِّنَ ما في تلك الأقوالِ مِن الباطلِ، وأنَّ الصَّحيحَ مِن ذلك: أنَّه لا صَلاحَ، ولا فلاحَ، ولا سُرورَ، ولا نعيمَ، ولا قُرَّةَ عينٍ إلا بأن يكون كمالُ

---

(١) وأمر الله بذلك نبيَّه سيدنا محمداً ﷺ في سورة النمل: (٩١).

إرادتِهم، ومحبَّتِهم، وخشيتِهم، وتعظيمِهم، وتألُّهِهم للهِ وحدَه لا شريكَ له، وأنَّ ضدَّ ذلك هو عين الفسادِ، ولا يتَّسِعُ هذا المكانُ لبَسْطِ هذه الأمورِ.

ولَمَّا كان النَّفعُ الحاصِلُ بإرسالِ الرُّسُلِ وإنزالِ الكتبِ أمراً لا نظيرَ له: قرَّرَ اللهُ تعالى الرِّسالةَ على المُنكِرينَ لها بهذه الطَّريقةِ ـ وهي شدَّةُ الحاجةِ إليها ـ في غيرِ موضعٍ مِن القرآنِ، كما في قولِه: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، ولهذا نَسَب تعالى مُنكري إرسالِ الرُّسُلِ وإنزالِ الكتبِ إلى القدحِ في كمالِه وعظَمَتِه وحكمتِه، وإلى الجهلِ به وبأسمائِه وصِفاتِه، وأنَّهم ما قَدَروهُ حقَّ قدرِه، **والمقصودُ هاهنا: أنَّ جميعَ الرُّسُلِ كان دينُهم الإسلامَ**، ولهذا ثبتَ في الصَّحيحِ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «إنَّا مَعاشِرَ الأنبياءِ دينُنا واحدٌ»[(١)]؛ فإنَّهم كلَّهُم مُتَّفِقونَ على أصولِ التَّوحيدِ وتوابعِه، **وإنَّما تختلِفُ شَرائِعُهم في الأحكامِ العَمليَّةِ**[(٢)]**، التي يُسمِّيها كثيرٌ مِن النَّاسِ الفروعَ**، وتنوُّعُ الشَّرائعِ في ذلك كتنوُّعِ الشَّريعةِ الواحدةِ التي فيها ناسخٌ ومَنسوخٌ، كما كانتِ القِبلةُ في أوَّلِ الإسلامِ إلى صخرةِ بيتِ المقدِسِ ثمَّ صارَتْ إلى الكعبةِ، والدِّينُ واحدٌ.

ثمَّ ختمَ اللهُ الشَّرائعَ والمِلَلَ بالشَّريعةِ العامَّةِ الكاملةِ الحَنيفيَّةِ المُحَمَّديَّةِ، المُحتويةِ على جميعِ محاسنِ الشَّرائعِ، المُتضمِّنةِ لجميعِ مَصالحِ العبادِ في المعاشِ

---

(١) الحديث بهذا اللفظ ممَّا لهج به الإمام ابن تيمية في كثير من المواضع في كتبه، وهذا اللفظ لا يوجد في كتب الحديث، وإنما هو ذِكرٌ بالمعنى لِما أخرجه البخاري (٣٤٤٣) ومسلم (٢٣٦٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «والأنبياءُ إخوة لعلَّات، أمهاتهم شتى، ودينهم واحد».

(٢) تصحفت في الأصل إلى: «العلمية»، وذلك خطأ بيِّن.

والمعادِ، فأكملَ اللهُ بها دينَه الذي ارتضاه لنفسِه، وختمَ بها العلمَ الذي أنزلَه مِنَ السَّماءِ على رُسلِه، فلذلك تضمَّنَت جميعَ محاسنِ الشَّرائعِ المُتقدِّمةِ، وزادت عليها أموراً عظيمةً وأشياءَ كثيرةً مِن العلومِ النَّافعةِ والأعمالِ الصَّالحةِ، التي خَصَّ بها هذه الأمَّةَ وفضَّلَهم بها على مَن قبلَهم مِن الأُمَمِ، ولذلك أوجبَ اللهُ على جميعِ مَن بَلَغَتْه هذه الدَّعوةُ مِن جميعِ الأُمَمِ الانقيادَ إليها، ولم يَقبَلْ مِن أحدٍ منهم ديناً سِواها.

ولَمَّا كانت هذه الشَّريعةُ خاتمةَ الشَّرائعِ وعليها تقومُ السَّاعةُ، ولم يكن بعدَها شريعةٌ ولا رسالةٌ أخرى تبيِّنُ ما تبدَّلَ منها، وتجدِّدُ ما درَسَ مِن آثارها، كما كانتِ الشَّرائعُ المُتقدِّمةُ يُجَدِّدُ بعضُها آثارَ بعضٍ، ويُبَيِّنُ بعضُها ما تبدَّلَ مِن بعضٍ:

تكفَّلَ اللهُ بحفظِ هذه الشَّريعةِ، ولم يَجمَعْ أهلَها على ضلالةٍ.

وجعلَ منهم طائفةً قائمةً بالحقِّ لا تزالُ ظاهرةً على مَن خالَفَها حتَّى تقومَ السَّاعةُ.

وأقامَ لها مَن يحمِلُها ويَذُبُّ عنها بالسَّيفِ واللِّسانِ والحُجَّةِ والبيانِ، فلهذا أقامَ اللهُ تعالى لهذه الأمَّةِ مِن خُلَفاءِ الرُّسُلِ وحَمَلَةِ الحُجَّةِ في كلِّ زمانٍ:

- **مَن يعتني** بحفظِ ألفاظِ الشَّريعةِ وضبطِها، وصيانتِها عنِ الزِّيادةِ والنُّقصانِ.

- **ومَن يعتني** بحفظِ مَعانيها ومَدلولاتِ ألفاظِها، وصيانتِها عن التَّحريفِ والبُهتانِ.

والأوَّلونَ أهلُ الرِّوايةِ، وهؤلاءِ أهلُ الدِّرايةِ[1] **والرِّعايةِ.**

وقد ضرَبَ النَّبيُّ ﷺ مثَلَ الطَّائفتينِ كما ثبتَ في «الصَّحيحينِ» عن أبي موسى قال: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ مثَلَ ما بعثني اللهُ به مِن الهُدى والعِلمِ: كمثَلِ غيثٍ

---

(١) كتبها ناسخ الأصل: «الدراة».

أصابَ الأرضَ، فكانت مِنها طائفةٌ قَبِلَت الماءَ فأنبتَتِ الكلأَ والعُشبَ الكثيرَ، وكانت مِنها أَجَادِبُ أمسكَتِ الماءَ فنفَعَ اللهُ بها ناساً فشَرِبُوا ورَعَوا وسَقَوا وزرَعُوا، وأصابَت طائفةً منها أخرى إنَّما هي قِيْعانٌ لا تُمسِكُ ماءً ولا تُنبِتُ كلأً. فذلك مثلُ مَن فَقُهَ في دينِ اللهِ، ونفعَه اللهُ بما بعَثَني بهِ، ونَفَعَ بهِ فعَلِمَ وعَلَّمَ، ومثَلُ مَن لم يرفَعْ بذلك رأساً، ولم يَقبَلْ هُدَى اللهِ الذي أُرسِلْتُ به»[١].

فمثَّلَ النَّبيُّ ﷺ العِلمَ والإيمانَ الذي جاءَ به بالغيثِ الذي يُصيبُ الأرضَ، وهـذا المَثَلُ كقولِه تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا﴾ [الرعد: ١٧]، فمثَّلَ تعالى ما أنزلَه مِن العلمِ والإيمانِ إلى القلوبِ بالماءِ الذي أنزلَه مِن السَّماءِ إلى الأرضِ، وهو سبحانَه وتعالى يُمثِّلُ العِلمَ والإيمانَ تارةً بالماءِ كما في هذهِ الآيةِ، وكما في المثَلِ الثَّاني المذكورِ في أوَّلِ سورةِ البقرةِ[٢].

وتارةً يُمثِّلُه بالنُّورِ، كما في المثَلِ المذكورِ في سورةِ النُّورِ[٣]، والمثَلِ الأوَّلِ المذكورِ في سورةِ البقرةِ[٤]، وكذلك في هذه الآيةِ التي في سورةِ الرَّعدِ ذكرَ مَثَلاً ثانياً يتعلَّقُ بالنَّارِ وهو قولُه: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ﴾ [الرعد: ١٧]؛

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٩٥٧٣)، واللفظ له، والبخاري (٧٩)، ومسلم (٢٢٨٢).

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩].

(٣) وهو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [النور: ٣٥].

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

فإنَّ الماءَ والنُّورَ مادَّةُ حياةِ الأبدانِ، ولا يعيشُ حيوانٌ إلَّا حيثُ هما مَوجودانِ، كما أنَّ العِلمَ والإيمانَ مادَّةُ حياةِ القلبِ، وهما للقُلوبِ كالماءِ والنُّورِ، فإذا فقَدَهما القلبُ فقد ماتَ.

وقولُه تعالى: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧] شبَّهَ القُلوبَ الحامِلةَ للعلمِ والإيمانِ بالأوديةِ الحاملةِ للسَّيلِ؛ فقلبٌ كبيرٌ يسَعُ عِلماً عظيماً كوادٍ كبيرٍ يسَعُ ماءً كثيراً، وقلبٌ صغيرٌ[1] يسَعُ عِلماً قليلاً كوادٍ صغيرٍ يسَعُ ماءً قليلاً، فحمَلَتِ القُلوبُ مِن هذا العلمِ بقدرِها كما سالتِ الأوديةُ مِن الماءِ بقدَرِها.

فهذا تقسيمٌ للقُلوبِ بحسبِ ما تحمِلُه مِن العلمِ والإيمانِ إلى مُتَّسِعٍ وضَيِّقٍ.

والذي ذكرَه النَّبيُّ ﷺ في حديثِ أبي موسى تقسيمٌ لها بحسبِ ما يَرِدُ عليها مِن العلمِ والإيمانِ إلى قابلٍ لإنباتِ الكلأ والعشبِ، وغيرِ قابلٍ لذلك، وجعلَها ثلاثةَ أقسامٍ:

* **قسمٌ قبِلَ الماءَ فأنبَتَ الكلأَ والعُشبَ الكثيرَ**: وهؤلاءِ هم الذين لهم قوَّةُ الحفظِ والفهمِ والفقهِ في الدِّينِ، والبصَرِ بالتَّأويلِ، واستنباطِ أنواعِ المعارفِ والعُلومِ مِن النُّصوصِ، وهؤلاءِ مِثلُ: الخُلفاءِ الأربعةِ، وأُبَيِّ بنِ كعبٍ، وأبي الدَّرداءِ، وابنِ مَسعودٍ، ومعاذِ بنِ جبلٍ، وابنِ عبَّاسٍ.

ثمَّ كالحسَنِ، وسعيدِ بنِ المُسيَّبِ، وعَطاءٍ، ومُجاهدٍ.

ثمَّ كمالكٍ، واللَّيثِ، والثَّوريِّ، والأوزاعيِّ، وابنِ المُبارَكِ، والشَّافعيِّ، وأحمدَ، وإسحاقَ، وأبي عُبَيدٍ، وأبي ثورٍ، ومحمَّدِ بنِ نصرٍ المروَزِيِّ، وأمثالِهم مِن أهلِ العلمِ باللهِ وأحكامِه، وأوامرِه، ونواهيهِ.

---

(١) في الأصل: «اقلب» وفوقها: كذا، وكتب في الحاشية: «لعله: وقلب».

وكذلك مثلُ أُوَيسٍ، ومالكِ بنِ دينارٍ، وإبراهيمَ بنِ أدهمَ، والفُضَيلِ بنِ عِياضٍ، وأبي سُلَيمانَ، وذي النُّونِ، ومَعروفٍ، والجُنَيدِ بنِ محمَّدٍ، وسهلِ بنِ عبدِ اللهِ، والحارثِ[1] بنِ أسَدٍ، وأمثالِهم مِن أهلِ العلمِ باللهِ وأسمائِه وصِفاتِه، وأيَّامِه وأفعالِه.

* **وقسمٌ حفِظَ الماءَ وأمسكَه حتَّى وردَ النَّاسُ فأخذوهُ فانتفَعُوا به:** وهؤلاء هُم الذين لهم قوَّةُ الحفظِ والضَّبطِ والإتقانِ، دون الاستنباطِ والاستخراجِ، وهؤلاءِ: كسعيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، والأَعمشِ، ومحمَّدِ بنِ جعفرٍ غُنْدَر، وعبدِ الرَّزاقِ، وعمرٍو النَّاقدِ، ومُحمَّدِ بنِ بشَّارٍ بُنْدَار، ونحوِهم.

* **وقسمٌ ثالثٌ: وهم شرُّ الخلقِ،** ليس لهم قوَّةُ الحفظِ ولا قوَّةُ الفهمِ، لا درايةَ ولا رِوايةَ، وهؤلاء الذين لم يقبَلُوا هُدَى اللهِ، ولم يرفَعوا به رأساً.

والمقصودُ هاهنا: أنَّ اللهَ تعالى حَفِظَ هذه الشَّريعةَ بما جعلَ لها مِن الحَمَلَةِ أهلِ الدِّرايةِ وأهلِ الرِّوايةِ، فكان الطَّالبُ للعلمِ والإيمانِ يتلقَّى ذلك ممَّنْ يُدرِكُه مِن شُيوخِ العِلْمِ والإيمانِ، فيَتعلَّمُ الضَّابطُ[2] القرآنَ والحديثَ ممَّنْ يعلمُ ذلك، ويتعلَّمُ الفِقهَ في الدِّينِ ـ مِن شرائعِ الإسلامِ الظَّاهرةِ، وحقائقِ الإيمانِ الباطنةِ ـ ممَّن يعلمُ ذلك.

وكان الأغلبَ على القرونِ الثَّلاثةِ المُفضَّلةِ جمعُ ذلك كلِّه، فإنَّ الصَّحابةَ تَلقَّوْا عنِ النَّبيِّ ﷺ جميعَ ذلك، وتلقَّاهُ عنهم التَّابعونَ، وتلقَّى عنِ التَّابعينَ تابِعُوهُم، فكان الدِّينُ حينئذٍ مُجتمِعاً[3]، ولم يكن قد ظهَرَ الفرقُ بين مُسمَّى الفُقَهاءِ وأهلِ الحديثِ،

---

(١) سقط من الناسخ كتابة الثاء. وهو الحارث المحاسبي رحمه الله.

(٢) كذا في الأصل، ولعلها: الطالبُ، أو: ألفاظَ.

(٣) **قاعدة مهمة يغفل عنها كثيرون، وهي أساسٌ في التصور السليم للدين، وأن العلوم الدينية متكاملةٌ لا ينبغي التعارض بين أصولها.**

ولا بين عُلَماءِ الأُصولِ والفُروعِ، ولا بين الصُّوفيِّ والفقيرِ والزَّاهِدِ، وإنما انتشرَتْ هذه الفُروقُ بعد القرونِ الثَّلاثةِ.

وإنَّما كان السَّلَفُ يُسَمُّونَ أهلَ العلمِ والدِّينِ: القُرَّاءَ، ويقولونَ: تَقَرَّأَ الرَّجُلُ: إذا تَنَسَّكَ، وكان العالِمُ مِنهم يتكلَّمُ في جنسِ المسائلِ المأخوذةِ مِن الكتابِ والسُّنَّةِ، سواءٌ كانت مِن المسائلِ الخبريَّةِ العِلميَّةِ: كمسائلِ التَّوحيدِ، والأسماءِ والصِّفاتِ، والقدَرِ، والعَرْشِ، والكُرسِيِّ، والملائكةِ، والجِنِّ، وقَصَصِ الأنبياءِ، ومسائلِ الأسماءِ، والأحكامِ، والوَعْدِ والوعيدِ، وأحوالِ البَرْزَخِ، وصفةِ البَعثِ والمَعادِ والجنَّةِ والنَّارِ ونحو ذلك.

أو: مِن المسائلِ العَمَليَّةِ سواءٌ كانت مِن أعمالِ القُلوبِ كالمَحبَّةِ، والخوفِ، والرَّجاءِ، والتَّوكُّلِ، والزُّهدِ، والتَّوبةِ، والشُّكرِ، والصَّبرِ، ونحوِ ذلك.

أو: مِن أعمالِ الجوارحِ كالطَّهارةِ، والصَّلاةِ، والصِّيامِ، والزَّكاةِ، والحَجِّ، والجهادِ، وأحكامِ المُعاوَضاتِ، والمُناكَحاتِ، والحُدودِ، والأقضيةِ، والشَّهاداتِ، ونحوِ ذلك.

وإن كانَ يكونُ لبعضِهم في نوعٍ من هذه الأنواعِ مِن مزيدِ العلمِ والمعرفةِ والحالِ ما ليس له في غيرِه مثلُه، كما كان يُقالُ في أئمَّةِ التَّابعينَ الأربعةِ: سعيدِ بنِ المُسيِّبِ إمامِ أهلِ المدينةِ، وعَطاءِ بنِ أبي رَباحٍ إمامِ أهلِ مكَّةَ، وإبراهيمَ النَّخَعيِّ إمامِ أهلِ الكوفةِ، والحسَنِ البَصْريِّ إمامِ أهلِ البصرةِ، كان يُقالُ: أعلَمُهُم بالحلالِ والحَرامِ: سعيدُ بنُ المُسيَّبِ، وأعلمُهم بالمناسكِ: عَطاءٌ، وأعلمُهم بالصَّلاةِ: إبراهيمُ، وأجمَعُهُم: الحسَنُ[1].

* * *

(١) أعلميَّة سعيد بالحلال والحرام: أخرجها الطبري في «تفسيره» (١/ ٨٠) من كلام يزيد بن أبي يزيد

وكانَ أهلُ الدِّرايةِ والفهمِ مِنَ العُلَماءِ إذا اجتمعَ عندَ الواحدِ مِنهم مِن ألفاظِ الكتابِ والسُّنَّةِ ومعانيهما، وكلامِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ ما يسَّرَهُ اللهُ له: جعَلَ ذلك أصولاً له وقواعدَ يبني عليها، ويَستنبِطُ منها، فإنَّ اللهَ تعالى أنزَلَ الكتابَ بالحقِّ والميزان.

والكتابُ: فيه كلِمَاتٌ كثيرةٌ هي قواعِدُ كُلِّيَّةٌ وقَضايا عامَّةٌ، تشملُ أنواعاً عديدةً وجزئيَّاتٍ كثيرةً، ولا يهتدي كلُّ أحدٍ إلى دُخولِها تحت تلك الكلماتِ، بل ذلك مِن الفهمِ الذي يُؤتيه اللهُ مَن يشاءُ في كتابِه.

وأمَّا الميزانُ: فهو الاعتبارُ الصَّحيحُ، وهو مِن العدلِ والقِسْطِ الذي أمرَ اللهُ بالقيامِ به، كالجمعِ بين المُتماثِلَينِ لاشتراكِهما في الأوصافِ المُوجِبةِ للجمعِ، والتَّفريقِ بين المُختَلِفَينِ لاختلافِهما في الأوصافِ المُوجبةِ للفرقِ، وكثيرٌ[1] ما يخفى وجهُ الاجتماعِ والافتراقِ ويَدِقُّ فهمُه.

* * *

وأمَّا أهلُ الرِّوايةِ: فإذا اجتمعَ عندَهم مِن ألفاظِ الرَّسولِ وكلامِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ وغيرِهم في التَّفسيرِ والفقهِ وأنواعِ العُلومِ لم يتصرَّفوا في ذلك، بل نقَلُوهُ كما سَمِعوهُ، وأدَّوْهُ كما حَفِظُوه، وربَّما كان لكثيرٍ مِنهم مِن التَّصرُّفِ والتَّميُّزِ[2] في صحَّةِ الحديثِ وضعفِه مِن جهةِ إسنادِه ورِوايتِه ما ليس لغيرِهم.

= أما أعلميَّة عطاء بالمناسك: فذكرت عن قتادة، وخصيف الجزري، ومطر، أخرج ذلك عنهم ابن عساكر في «تاريخه» (٤٠/ ٣٨٤).

وأما علم النخعي بالصلاة والحسن بجميع ذلك: فأخرجها ابن عساكر في «تاريخه» (٤٠/ ٣٨٤) من كلام مطر. رضي الله عنهم أجمعين.

أما هذا السياق فقد سبقَ المصنفَ إليه: الإمامُ ابن تيمية، وهو في «مجموع الفتاوى» (٢٦/ ٢٥٩).

(١) كذا في الأصل، ولعل: «كثيراً» أولى.

(٢) كذا في الأصل، ولعل صوابها: «والتمييز».

فصلٌ

وكان العِلمُ والدِّينُ يتلقَّاهُ التَّابعُ عن المتبوعِ سَماعاً وتعلُّماً، وتأدُّبًا واقتداءً، وكان الحديثُ يُحفَظُ في القلوبِ حِفظاً، فكان الشَّيخُ يُحدِّثُ أصحابَه مِن حفظِه، وربَّما حدَّثَ مِن حفظِه وكتابِه، وأصحابُه يسمعونَ ذلك ويحفظونَه عنه، وربَّما كَتَبوهُ.

ولم تكن الكتبُ قد صُنِّفَت في زمنِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ[1]، وإنَّما صُنِّفَت بعد ذلك في زَمَن أتباعِ التَّابعينَ، فصنَّف ابنُ جُرَيجٍ في التَّفسيرِ والحديثِ والفقهِ، وصنَّفَ سعيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ، وحمَّادُ بنُ سَلَمةَ، وصنَّفَ مالكٌ، وابنُ المُبارَكِ، ووكيعٌ، وعبدُ الرَّحمنِ بنُ مَهدِيٍّ، وهُشَيْمٌ، وابنُ أبي شيبةَ، وعبدُ الرَّزَّاقِ، وابنُ وهبٍ، وغيرُهم، وهؤلاءِ يجمعونَ في كتبِهم ما رُوِيَ عنِ النَّبيِّ ﷺ وعن الصَّحابةِ والتَّابعينَ.

ثُمَّ جرَّدَ طوائفُ آخرونَ الحديثَ المُسنَدَ عنِ النَّبيِّ ﷺ، ولم يَخْلِطوهُ بشيءٍ مِن الآثارِ، كما فعلَ موسى بنُ قُرَّةَ، والإمامُ أحمدُ، وإسحاقُ، وبَقِيُّ[2] بنُ مَخْلَدٍ، وأبو يَعْلَى المَوْصِلِيُّ وغيرُهم.

ثمَّ صنَّفَ قومٌ المُسنَدَ الصَّحيحَ عنِ النَّبيِّ ﷺ، وأسقطوا ما عداهُ مِن الضَّعيفِ كما فعلَ البُخاريُّ ومُسلِمٌ، وصنَّفَ أيضاً في الصَّحيحِ: ابنُ حِبَّانَ، وابنُ خُزَيمةَ، والحاكمُ، وابنُ السَّكَنِ، وغيرُهم، ولا يبلغُ تصحيحُ هؤلاء تصحيحَ الشَّيخينِ.

وصنَّفَ أصحابُ السُّنَنِ والجوامِعِ الكتُبَ المُرتَّبَةَ على الأبوابِ.

* * *

(١) لا يخفى أن المراد بتصنيف الكتب: الجمع والترتيب. وأما الكتابة المجردة فقد كان في زمن النبي ﷺ منها شيء.

(٢) صحفها الناسخ إلى: «بقية».

ولَمَّا انتشَرَتِ الكتبُ والتَّصانيفُ: توسَّعَ النَّاسُ في الرِّوايةِ، فصاروا يقرؤونَ على الشُّيوخِ قراءةً، ويُسمَّى ذلك: العَرْضَ، وصارَ الشُّيوخُ يُناوِلُونَ أصحابَهم كتُباً يعرفونَ ما فيها، ويَأْذنونَ لهم في روايتِها عنهم، وكان هذا وهذا مِن عملِ أهلِ الحجازِ وغيرِهم، وقد كانوا قبلَ تصنيفِ الكتبِ يفعلونَ ذلك أيضاً أحياناً في أحاديثَ يكتبونَها في صحُفٍ.

وأنكرَ العَرْضَ والمُناولةَ طائفةٌ مِن عُلَماءِ العراقِ[١]، كما أنكروا الشَّهادةَ على مثلِ ذلك، فإنَّهم أنكروا الشَّهادةَ على الوصيَّةِ المختومةِ[٢]، وعلى كتابِ القاضي حتى[٣] يقرَأَهُ عليه ويَعْلَمَ ما فيه[٤]، ووافَقَهم طائفةٌ مِن الفُقهاءِ في الشَّهادةِ دونَ الرِّوايةِ، فصارتِ الأقوالُ ثلاثةً:

* **أحدُها: المنعُ مِن الرِّوايةِ** بما قرأَه على الشَّيخِ أو ناوَلَه إيَّاه بخطِّه، وهؤلاء يمنعونَ الشهادةَ[٥] بما ناوَلَه بخطِّه أيضاً، وأمَّا الشَّهادةُ بما قرئَ عليه فأقرَّ بهِ فلا يحفظُ قولهم في ذلك، وهذا القولُ كان قديماً مشهوراً عن أهلِ العِراقِ، وكان مالكٌ وغيرُه يُنكِرُه عليهم[٦].

ومنهم طوائفُ يُجيزونَ العرضَ دون المُناوَلةِ.

---

(١) انظر: «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص: ٢٦٠)، و«شرح علل الترمذي» للمصنف (١/ ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٦١، ٢٦٦).

(٢) «شرح أدب القاضي للخصاف» للصدر الشهيد (ص: ٤٠٢).

(٣) صحفها الناسخ إلى: «حين».

(٤) «الأصل» لمحمد بن الحسن الشيباني (٨/ ٣٩٢).

(٥) في الأصل: «الزيادة»، والصواب المثبت.

(٦) يُنظر في هذا «صحيح الإمام البخاري» كتاب العلم، باب القراءة والعرض على المحدث، قبل الحديث (٦٢).

والثَّاني: جوازُ الرِّوايةِ بالعَرْضِ والمُناوَلةِ، وأنَّ ذلك بمنزلةِ السَّماعِ مِن لفظِ الرَّاوي[١]، وجوازُ الشَّهادةِ على ما قُرِئَ عليه فأقرَّ به، وعلى الكتابِ المختومِ أيضاً، وهذا قولُ عُلَماءِ أهلِ الحِجازِ وغيرِهم[٢].

وهاهنا شيئآن[٣] يتعيَّنُ الفرقُ بينهما:

أحدُهما: صحَّةُ ما قرأَهُ على الشَّيخِ، أو ناوَلَهُ إيَّاه، أو وَجَدَه بخطِّه، وكذلك صحَّةُ ما وجدَ مِن الوصايا والأقاريرِ بخطِّ الرَّجُلِ، وجوازُ العملِ بذلك والحكمِ به.

والثَّاني: جوازُ الرِّوايةِ والشَّهادةِ بذلك.

فأمَّا الأوَّلُ: فإنَّ مالكاً وغيرَه مِن عُلَماءِ الحِجازِ يرَوْنَ أنَّ ما عُرِضَ على الرَّجُلِ فأقرَّ بهِ، وما كتبَه بخطِّهِ بمنزلةِ ما قالَه بلسانِه في الصِّحَّةِ والثُّبوتِ في ذلك كلِّه، فإنَّهم يرَوْنَ صحَّةَ العَرْضِ والمُناوَلَةِ[٤]، ويرَوْنَ قبولَ كتابِ القاضي وغيرِه إذا عُلِمَ أنَّه كتابُه بالشَّهادةِ. وإن لم يشهَدُوا بما فيه[٥].

وهذا أيضاً هو الثَّابتُ عنِ الإمامِ أحمدَ، فإنَّ مذهبَه جوازُ العَرْضِ والمُناوَلَةِ[٦]، ومذهبَه جوازُ الرِّوايةِ مِن الكتابِ إذا عُرِفَ الخطُّ وإن لم يكن بخطِّهِ[٧]، وكذلك مذهبُه جوازُ العمَلِ بالوَصِيَّةِ مِن غيرِ إشهادٍ عليها[٨]، وكذلك الخطُّ وإن لم يكن

---

(١) انظر: «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص: ٢٦٠).

(٢) انظر الأقوال في ذلك في «الجليس الصالح الكافي» للمعافى بن زكريا (ص: ٤٩٩).

(٣) صحفها ناسخ الأصل إلى: «سبيان».

(٤) انظر: «الإلماع» للقاضي عياض (ص: ٧٤).

(٥) انظر: «المدونة» (٤/ ٥٢١).

(٦) انظر: «مسائل أبي داود» (١٨١٧)، و«العدة» للقاضي أبي يعلى (٣/ ٩٨٢).

(٧) انظر: «العدة» للقاضي أبي يعلى (٣/ ٩٧٥).

(٨) انظر: «المغني» لابن قدامة (٨/ ٤٧٠).

بخَطِّه[١]، وكذلك مذهبُه أنَّ الحاكمَ والشَّاهدَ يَعْملانِ بما يَجِدَانِ بخطِّهما وإن لم يَذكُراه، وهذا أكثرُ الرِّواياتِ عنه[٢].

والرِّوايةُ التي قالَ فيها: لا يُعمَلُ بذلك حتَّى يكونَ الكتابُ تحتَ حِرْزِه هو مِن الاستظهارِ ليَتيقَّنَ أنَّه خطُّهُ، وإلَّا فهو إنَّما يعملُ بخطِّهِ لا بحفظِه، وكذلك خرَّجَ أصحابُه مِن كلامِه جوازَ العملِ بكتابِ القاضي إذا شَهِدَ به شاهدانِ وإن لم يُقرَأْ عليهم[٣]، كما هو مَذهبُ مالكٍ[٤]، والزُّهريِّ، وقولُ أبي يوسفَ[٥]، وأبي عُبَيدٍ[٦]، ومحمَّدِ بنِ نصرٍ المروزيِّ[٧]، واختيارُ السَّرَخْسيِّ مِن الشَّافعيَّةِ.

وكانت سنَّةُ رسولِ اللهِ ﷺ، وسنَّةُ خُلَفائِه الرَّاشدينَ، وسنَّةُ قضاةِ الإسلامِ بالحِجازِ والعِراقِ قبولَ الكتابِ وإن لم يُشْهَد على ما فيهِ، وأوَّلُ مَن طلَبَ الشُّهودَ على الكتابِ بعضُ القُضاةِ في أوائلِ الدَّولةِ العَبَّاسيَّةِ، كسَوَّارٍ بالبصرةِ، وابنِ أبي ليلى بالكوفةِ، وقد ذكرَ ذلك البُخاريُّ في «صحيحه» وغيرُه مِن العُلَماءِ[٨]، بل كانوا يقبلونَ الكتابَ مع واحدٍ ثقةٍ، بل كانوا يقبلونَ الكتابَ إذا عُرِفَ الخطُّ أيضاً، وهذه الأقوالُ في مذهبِ مالكٍ، وقد خرَّجَ[٩] أصحابُ

---

(١) يعني جواز العمل بالخط، وانظر في المسألة: «المغني» لابن قدامة (١٤/ ٧٩).

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (١٤/ ١٤٠).

(٣) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١١/ ٣٢٧).

(٤) «المدونة» (٤/ ٥٢١).

(٥) انظر: «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص (٨/ ٤٣).

(٦) انظر: «الجليس الصالح الكافي» للمعافى بن زكريا (ص: ٤٩٩).

(٧) نقله المصنف في «شرح علل الترمذي» (١/ ٢٦٨).

(٨) ذكره البخاري في كتاب الأحكام، باب الشهادة على الخط المختوم قبل الحديث (٧١٦٢).

(٩) تصحفت في الأصل إلى: «صرح».

أحمدَ مِن قولِه قبولَ الكتابِ بمجرَّدِ معرفةِ الخطِّ والختمِ، وهو قولُ محمَّدِ بنِ نصرٍ وغيرِه مِن فقهاءِ أهلِ الحديثِ.

وأمَّا الثَّاني: وهو جوازُ الرِّوايةِ والشَّهادةِ بذلك، فهاهنا ثلاثةُ أشياءَ: عَرْضٌ ومُناوَلةٌ وشَهادةٌ.

فأمَّا العَرْضُ: فإذا قُرِئَ على العالمِ فأقرَّ به جازَ أن يَرْوِيَه عنه وإن لم يأذَنْ له في رِوايتِه عند الجمهورِ، وليس في ذلك إلا خِلافٌ شاذٌّ ولا يكادُ يَثبُتُ، وإن لم يُقِرَّ به بل سكَتَ فهل له أنْ يَروِيَه عنه؟ فيه قولانِ، والجمهورُ على جوازِ روايتِه عنه ويكونُ سكوتُه كإقرارِه[1].

وتنازَعوا هل يجوزُ له في روايتِه عنه أن يقولَ: حدَّثَني وأخبرَنِي أو لا يجوزُ ذلك، [بل][2] يقولُ: قرأتُ على فلانٍ فلم يُنكِرْه؟ على قولينِ[3]، وقد حكينا روايتين عن الإمامِ أحمدَ، وكذلك تنازَعوا فيما إذا عرضَ على الشَّيخِ فأقرَّ له به، هل يقولُ في الرِّوايةِ عنه: ثنا، وأخبرَنا، أو لا يقولُ ذلك، بل يقولُ: قرأتُ على فلانٍ فأقرَّ به، أو يقولُ: أخبرَنا ولا يقولُ: حدَّثنا؟ على ثلاثةِ أقوالٍ، وكلامُ الإمامِ أحمدَ في ذلك مختلفٌ وطرُقُ أصحابِه مُختلِفَةٌ في حكايةِ الرِّواياتِ عنه في ذلك[4].

وأمَّا المُناولَةُ إذا ناولَه شيئاً مُعيَّناً يَعلَمُه، وقالَ له: اروِه عنِّي: فالجمهورُ على جوازِ روايتِه عنه، وتنازَعُوا هل يقولُ في الرِّوايةِ بالمناولةِ: حدَّثنا وأخبرَنا، أو لا

---

(١) انظر: «الكفاية» للخطيب (ص: ٢٨٢) ثم (ص: ٢٨٠).

(٢) ليست في الأصل، وكتب في حاشيته: «لعله: بل».

(٣) انظر: «الكفاية» للخطيب (ص: ٢٩٦).

(٤) يُنظر في هذا كله: «شرح علل الترمذي» للمصنف (٢/ ٢٥٤) وما بعدها. وكتاب «الروايتين والوجهين» للقاضي أبي يعلى (المسائل الأصولية، ص: ٦٣).

يجوزُ ذلـك، بل يقولُ: قالَ فلانٌ، أو عـن فلانٍ، أو أعطاني فلانٌ، أو ناوَلَني ونحوَ ذلك؛ على قولينِ، وقد قيلَ بجَوازِ أن تقولَ: أخبرَنِي، ولا يجوزُ أن تقولَ: حدَّثَني، وهو ظاهرُ كلامِ أحمدَ.

وإن ناوَلَه شيئاً وقالَ: هو سَماعي، ولم يأذَنْ له في روايتِه عنه ففي جوازِ روايتِه عنه قولانِ[1].

وأمَّا الشَّهادةُ على الخطِّ: فإنْ قرَأَهُ عليه وأقَرَّ به فلا ريبَ في صحَّةِ الشَّهادةِ به، وأمَّا إن لم يَقْرأهُ عليهِ ولم يعلَمْ ما فيه فهل يجوزُ له أن يشهدَ به إذا أمرَه بذلك، كمَنْ كتَبَ كِتاباً وختَمَه وقالَ لرَجُلٍ: اشهَدْ بما فيه؟ على قولينِ.

وكثيرٌ مِن الفُقَهاءِ يمنعون تَحَمُّلَ صحَّةِ هذه الشَّهادةِ، وهو منصوصُ الإمامِ أحمدَ في روايةِ إسحاقَ بنِ مَنصورٍ[2]، وذهبَ طائفةٌ إلى صحَّةِ تحمُّلِها كالزُّهرِيِّ وأبي يوسفَ وأبي عُبَيدٍ وهو قولُ أبي بكرٍ الرَّازيِّ وغيرِه[3]، وقد خرَّجَ طائفةٌ مِن أصحابِ أحمدَ صحَّةَ هذه الشَّهادةِ مِن نصِّهِ على جوازِ العمَلِ بها، وليس ذلك بلازمٍ؛ فإنَّ جوازَ العمَلِ بها يقتضي صِحَّةَ الحُكمِ بالخطِّ المعروفِ، ولا يلزمُ مِن ذلك تحمُّلُ الشَّهادةِ عليه بما لم يَسْمَعهُ منه.

ألَا تـرى أنَّـه إذا وَجَـدَ حديثـاً بخَطِّ مَـن يعرِفُه جازَ لـه أن يَعتمِدَ عليه فـي العمَلِ وتصحيحِـه، وليـس لـه أن يـرويَ عنـه لأنَّه لـم يَتحمَّلْـه عنه ولم يَسـمَعْه منـه، ولهذا منـعَ طائفـةٌ مِـن العُلَماءِ مِـن الرِّوايـةِ بالمُناوَلـةِ وجـوَّزُوا العمَـلَ بها، كما نقـلَ ذلك

---

(١) انظر: «الكفاية» للخطيب (ص: ٣٣٠).

(٢) «مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه» للكوسج (٢٩٥٣).

(٣) لم أجد هذا في كلامه، بل انظر: «أحكام القرآن» (٢/ ٢٤٦) ط قمحاوي.

عنِ الأوزاعيِّ وغيرِه[١]، وأيضاً فالحكَمُ يعملُ بالخطِّ الذي يعرِفُه والشَّاهدُ في حالِ التَّحمُّلِ لم يَعرِفْ ما تحمَّلَه البتَّةَ، ولا سمعَه مِن لفظِه ولا قرَأَه مِن خطِّه، فكيف يَصِحُّ تحمُّلُه لِمَا لَمْ يَعلَمْه بحالٍ؟

نعم يجوزُ له أن يشهَدَ أنَّ هذا كتابُه الذي كتبَه وختَمَه، أو يشهدَ على الخطِّ إذا فتحَه وعرَفَه، ولعلَّ مُرادَ كثيرٍ ممَّن قالَ بقبولِ الكتابِ المختومِ المَشْهودِ عليه وإن [لم][٢] يُقرَأ على الشُّهودِ: أنَّ الشَّاهدَ يشهَدُ أنَّ هذا كتابُ فلانٍ، فيُفيدُ ذلك أنَّه كِتابُه، ويكون العمَلُ بالخطِّ، وتخريجُ هذا عن أحمدَ في كتابِ القاضي ونحوِه مِن نصوصِه المُستفيضةِ في العمَلِ بالخُطوطِ أَوْلَى مِن تخريجِ صحَّةِ الشَّهادةِ بما تضمَّنَه الكتابُ المختومُ، لكن يُقالُ: تُخرَّجُ صحَّةُ الشَّهادةِ على الكتابِ المختومِ مِن صحَّةِ الرِّوايةِ بالمُناولةِ، [إذا][٣] ناوله كتاباً لا يعلمُ الطَّالبُ ما فيه وأذنَ له في روايتِه؛ فإنَّه يجوزُ له أن يقولَ إذا قرَأَه: أجزتُ فلاناً بكذا كما تقدَّمَ، ولكنَّ كثيراً مِن العُلَماءِ يجعلُ بابَ الرِّوايةِ أسهَلَ مِن بابِ الشَّهادةِ ويَرى التَّوسُّعَ في الرِّوايةِ بما لا يُتَّسَعُ بمثلِه في الشَّهادةِ، ولأجلِ هذا:

فرَّقَ أهلُ القولِ الثَّالثِ في أصلِ المسألةِ بين بابَي الرِّوايةِ والشَّهادةِ فجَوَّزُوا الرِّوايةَ بالعَرْضِ والمُنَاولةِ دونَ الحُكمِ بالكتابِ المختومِ والشَّهادةِ به، وهذا قولُ الشَّافعيِّ وغيرِه[٤]، وهو المشهورُ عند المُتأخِّرينَ مِن أصحابِ أحمدَ[٥].

---

(١) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (ص: ٢٦٤).

(٢) سقطت «لم» هنا من الأصل، وهي ثابتة في «شرح علل الترمذي» للمصنف (١/ ٢٦٨).

(٣) كتب الناسخ الألف من «إذا» وأسقط الذال والألف.

(٤) انظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (١٦/ ٢٢٦).

(٥) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١١/ ٣٢٦).

وفرَّقوا بينهما بأنَّ الرِّوايةَ مَبناها على المُسامَحةِ، فإنَّه لا يُشترَطُ لها العَدالةُ في الباطنِ، ويُقبَلُ فيها قولُ النِّساءِ والعَبيدِ وحديثُ العَنْعَنَةِ ونحوُ ذلك، بخلافِ الشَّهادةِ، وفي كلامِ أحمدَ، إيماءٌ إلى فرقٍ آخرَ، وهو: أنَّ الشَّهادةَ قد يخفى تَغيُّرُها وزيادَتُها ونقصُها، بخلافِ الحَديثِ فإنَّه قد ضُبِطَ وحُفِظَ فلا يَكادُ يَخْفَى تَغيُّرُه، وهذا لأنَّ الطَّعنَ في روايةِ ما في الكتابِ والشَّهادةِ: تارةً يُعلَّلُ بعدمِ الوُثوقِ بالكتابِ لاحتمالِ تزويرِه والزِّيادةِ فيه والنَّقصِ منه، وبسببِ هذا قالَ مَن قالَ: إنَّ الرِّوايةَ مِن الكتابِ كالمُنقطعةِ، لأنَّها مأخوذةٌ عن مجهولٍ، وتارةً يُعلَّلُ بالطَّعنِ في صحَّةِ تَحمُّلِ الرِّوايةِ والشَّهادةِ، لانتفاءِ السَّماعِ.

والذين يُجيزونَ ذلك: يَحتجُّونَ بكتابةِ النَّبيِّ ﷺ إلى الملوكِ وغيرِهم، وبعملِ خُلَفائِه مِن بعدِه بالمُكاتَباتِ ونحو ذلك، ممَّا ليس هذا موضِعُ بسطِه، وهذه المناولةُ التي ذكَرْناها هي: أنْ يُناوِلَه شيئاً مُعيَّناً مِن رِواياتِه قد عرَفَه، ويُخبرَهُ أنَّه مِن رواياتِه، ويأذنَ له في روايتِه عنه، أو يكتبَ إليه خطَّهُ بالإذن في روايةِ شيءٍ مُعَيَّنٍ مِن رواياتِه.

***

فأمَّا الإجازةُ المُطلَقةُ، وهو أنْ يقولَ: أجزتُ لكَ جميعَ ما يَصِحُّ عندك مِن مَرويَّاتي، أو يكتبَ إليه بذلك، فهذا فيه نزاعٌ بين مَن يرَى صِحَّةَ المُناوَلةِ المُعيَّنةِ، والذي نقَلَه أبو بكرٍ الخطيبُ وغيرُه عن أهلِ المدينةِ العمَلُ به[1]، وقد أنكرَه جماعةٌ ممَّنْ يرى صِحَّةَ المُناوَلةِ المُعيَّنةِ، كأحمدَ بنِ صالحٍ المِصْرِيِّ[2]، وكذلك نَقَلَ حَنْبَلُ عنِ الإمامِ أحمدَ ما يَدُلُّ على كراهتِه[3].

---

(١) انظر: «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص: ٣١٣ ـ ٣١٤).

(٢) انظر: «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص: ٣٣٢).

(٣) روى الخطيب في «الكفاية» (ص: ٣٢٨) عن حنبل بن إسحاق قال: سألت أبا عبد الله عن القراءة؟ =

وممَّنْ أنكرَ ذلك البُرْقانيُّ[١]، وأبو بكرٍ الرَّازيُّ[٢]، وطائفةٌ مِن الفُقَهاءِ والمُحَدِّثينَ.

وأكثرُ أصحابِ الشَّافعيِّ وأحمدَ على جوازِ ذلك، وتوسَّعوا في ذلك حتى جوَّزوا الإجازةَ المُطلَقَةَ لكلِّ أحَدٍ، وهي التي تُسمَّى الإجازةَ العامَّةَ، وجوَّزُوا الإجازةَ للمَعدومِ.

وهذا كما توسَّعَ المُتأخِّرونَ في السَّماعِ، فإنَّ المُتقدِّمينَ كانوا لا يسمعونَ إلَّا مِن أهلِ المعرفةِ والحفظِ، حتى تنازَعوا في صحَّةِ الرِّوايةِ عمَّنْ يُحدِّثُ مِن كتابِه ولا يحفظُ حديثَه، فمَنَعَه مالكٌ ويحيى بنُ مَعينٍ وغيرُهما[٣]، ورخَّصَ فيه آخرونَ إذا كانت كتُبُه محفوظةً، وأهلُ المغربِ إلى الآنَ يُشَدِّدونَ في ذلك، وبسببِ ذلك صارَتْ أسانيدُهم نازلةً.

* * *

وأمَّا أكثرُ المُتأخِّرينَ: فإنَّهم يَسمعونَ على الشُّيوخِ الذين لا يَعرِفونَ ما يُقرَأُ عليهم ويَستجيزونَهم، وهذا لأنَّ مقصودَهم مِن الإسنادِ: حِفظُ السِّلْسِلَةِ والعُلُوِّ، وليس المقصودُ مِن الرِّوايةِ عن هؤلاء تَلَقِّيَ العلمِ عنهم وضبطَه كما كان السَّلَفُ، فإنَّ هذه الكتبَ والأجزاءَ التي تُسنِدُ عن هؤلاءِ الشُّيوخِ مَعروفةٌ محفوظةٌ، بل منقولةٌ بالتَّواتُرِ، لا يُحتاجُ في نقلِها إلى ذلك الشَّيخِ، وصارَ هذا كالذي يحفظُ القُرآنَ

= فقال: لا بأس بها إذا كان رجل يعرف ويفهم. قلت له: فالمناولة؟ قال: ما أدري ما هذا حتى يعرف المحدث حديثه، وما يدريه ما في الكتاب؟

(١) انظر: «الكفاية» للخطيب (ص: ٣٣٤).

(٢) انظر: «الفصول في الأصول» لأبي بكر الرازي الجصاص (٣/ ١٩٣).

(٣) انظر: «الكفاية» للخطيب (ص: ٢٢٧ ـ ٢٢٨).

ويَقرؤهُ على شيخٍ عالي الإسنادِ، فإنَّه يستفيدُ بذلك عُلُوَّ الإسنادِ فقط، وإلَّا فنقلُ القُرآنِ والقِراءاتِ كِلاهما مُتواتِرٌ لا يُحتاجُ فيه إلى هذا الشَّيخِ، فكذلك الحَديثُ إنَّما يُعْتَمدُ[1] فيه على ما يَعرِفُه الحُفَّاظُ، وما يُحقِّقونَه مِن الكتُبِ المعتمَدِ عليها والخُطوطِ الموثوقِ بها، وتكونُ الرِّوايةُ عن هؤلاءِ الشُّيوخِ لأجلِ عُلُوِّ الإسنادِ واتِّصالِ سِلْسِلَتِهِ، فإنَّ الإسنادَ مِن خَصائصِ هذه الأمَّةِ، مع أنَّ في السَّماعِ فوائدَ جمَّةً مِن: نشرِ السُّنَّةِ النَّبويَّةِ، وإظهارِها، وبعثِ الهِمَمِ على الاشتغالِ بها دِرايةً ورِوايةً، وغيرِ ذلك مِن المصالحِ.

***

فصلٌ

وكانَ المَقصودُ مِن ذكرِ هذه المُقدِّمةِ: أنَّه وقعَ السُّؤالُ عن جماعةٍ مِن شيوخِ الرِّوايةِ الذين أدركناهُم بالسَّماعِ والإجازةِ بالشَّامِ ومِصْرَ، وعن شيءٍ مِن رِواياتِهم العاليةِ، وكان السَّائلُ قدرُه أعلى مِن أن يُسلَكَ بهِ المسلَكُ المُعتادُ مِن الاقتصارِ على ذكرِ الإسنادِ، فإنَّ ذلك يقعُ كثيراً لِمَن يقنعُ بظواهرِ الرُّسومِ دونَ حقائقِ الإيمانِ والعُلومِ، فذكَرْنا قبلَ ذلك هذه المُقدِّمةَ، لتكونَ الأشياءُ مَبنيَّةً على أصولِها، ولِيَبينَ بذلك مَقصودُ الرِّوايةِ، وأنَّها وسيلةٌ إلى الدِّرايةِ والرِّعايةِ.

وقد قالَ الحسَنُ البَصريُّ رضيَ اللهُ عنه: هِمَّةُ السُّفَهاءِ الرِّوايةُ، وهِمَّةُ الحُكَماءِ الرِّعايةُ[2].

---

(١) في الأصل: «يعمد».

(٢) أخرجه مقطوعاً: الخطيب البغدادي في «اقتضاء العلم العمل» (٣٩) وعنده: «همة العلماء الرعاية».
وبهذا اللفظ أيضاً: أخرجه مرفوعاً مرسلاً بالمَخْرَجِ نفسِه الخطيبُ في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/ ١٨٣). =

والرِّعايةُ: هي القِيامُ بحُقوقِ الرِّوايةِ مِن العمَلِ والتَّعليمِ، فهي ثمَرةُ الدِّرايةِ. والحُكَماءُ هم: أهلُ الحِكمةِ، والحِكمةُ هي: مَعرِفةُ الدِّينِ والعمَلُ به، كما قالَه مالكٌ واللَّيثُ[١] وغيرُهما مِن السَّلَفِ، وكذلك ذكرَه ابنُ قُتيبةَ وغيرُه[٢].

فالحُكَماءُ هم خَواصُّ العُلَماءِ، كما كان الفُضَيلُ بنُ عِياضٍ رضيَ اللهُ عنه يقولُ: العُلَماءُ كثيرٌ والحُكَماءُ قليلٌ[٣].

وقالَ له رجلٌ: العُلَماءُ وَرَثةُ الأنبياءِ، فقالَ فُضَيلٌ: الحُكَماءُ وَرَثةُ الأنبياءِ[٤]. وإنَّما قالَ هذا لأنَّه صارَ كثيرٌ مِن النَّاسِ يظنُّ أنَّ العُلَماءَ المَمْدوحينَ في الشَّريعةِ يدخلُ فيهم مَن له لِسانُ علمٍ وإن لم يكُن عندَه مِن حقائقِ الإيمانِ ومِن العمَلِ بالعلمِ ما يُوجِبُ سعادتَه، فبيَّنَ الفُضَيلُ أنَّه لا يَدخُلُ في مدحِ اللهِ ورسولِه للعُلَماءِ إلَّا أهلُ الحِكمةِ وهم أهلُ الدِّرايةِ والرِّعايةِ.

وقد كان السَّلَفُ لا يُطلِقونَ اسمَ العالِمِ إلَّا على مَن عندَه عِلمٌ يُوجِبُ له

= وأخرجه من وجه آخر عن الحسن مقطوعاً: الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٣٦).

وأخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٢٣٠) نحوه موقوفاً من حديث أنس رضي الله عنه، وهو من حديث أنس مرفوعاً عند أبي عثمان الحيري في الثالث من «فوائده» (٥٦).

(١) «تفسير القرآن» من «الجامع» لابن وهب (٢٥٧)، و«الجامع لمسائل المدونة» للصقلي (١/ ٥) بنحوه.

(٢) «غريب القرآن» لابن قتيبة (ص: ٣٣).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٩٢).

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٩٢).

الخشيةَ، كما قال بعضُهم: إنَّما العالِمُ مَن يخشى الله[١]. وكفى بخَشْيةِ اللهِ عِلْماً[٢]، وهذا مُطابِقٌ لقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨]، واللهُ تعالى أعلَمُ، انتهى.

بلغَ مُقابلةً على أصلِه

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمِين، وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِه وصحبِه وسَلَّمَ تسليماً، وحسبُنا اللهُ ونعمَ الوَكيلُ[٣]

* * *

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٦٧) من كلام يحيى بن أبي كثير.

(٢) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٤٦) وغيره عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) في حاشية الأصل: «قوبل على أصله المنقول منه ولله الحمد».